دور الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء الديموقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣

م.م. احمد حكمت توفيق

جامعة نوروز – كلية القانون و العلاقات الدولية و الدبلوماسية –قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية .

Ahmed.tawfeq@nawroz.edu.krd

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية للولايات المتحدة، التحول الديمقراطي، تغيير النظام، بناء الدولة، التدخل الخارجي، الليبرالية الدولية، إعادة الإعمار بعد النزاع، التصميم الدستوري، ترسيخ الديموقراطية.

كيفية اقتباس البحث

توفيق , احمد حكمت , دور الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء الديموقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آيار ٢٠٢٦, المجلد:١٦, العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Role of the United States of America in Establishing Democracy in Iraq Post-2003

Assistant Lecturer: Ahmed Hikmat Tawfiq
Nawroz University - Faculty of Law, International Relations and Diplomacy - Department of International Relations and Diplomacy
Ahmed.tawfeq@nawroz.edu.krd

Keywords : United States foreign policy, democratization, regime change, state-building, external intervention, liberal internationalism, post-conflict reconstruction, constitutional design, democratic consolidation.

How To Cite This Article
Tawfiq , Ahmed Hikmat ,The Role of the United States of America in Establishing Democracy in Iraq Post-2003 ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026,Volume:16,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract
This study examines the role of the United States of America in establishing democracy in Iraq following the 2003 military intervention. It analyzes the political, institutional, and security dimensions of U.S. involvement and evaluates whether externally driven democratization produced sustainable democratic outcomes. The study is grounded in four principal theoretical frameworks: democratic transition theory, state-building theory, external intervention theory, and liberal internationalism. By integrating these approaches, the study assesses both the structural conditions of Iraq's political transformation and the strategic choices made by U.S. policymakers. The study adopts a qualitative case study approach, relying on academic literature, policy documents, institutional reports, and secondary data covering the period from 2003 to the present.

It traces the dismantling of Saddam Hussein's regime, the policies of the Coalition Provisional Authority, the drafting of the 2005 Constitution, the formation of electoral institutions, and subsequent democratic performance. Particular attention is given to early decisions such as de-Ba'athification and the dissolution of the Iraqi army, as well as their long-term effects on state capacity and political stability.

The findings indicate that while the U.S. intervention succeeded in removing authoritarian rule and establishing formal democratic institutions-including elections, constitutional governance, and multiparty competition-it did not achieve full democratic consolidation. Institutional fragility, sectarian fragmentation, weak rule of law, corruption, and persistent security challenges constrained the effectiveness of democratic governance. The study demonstrates that externally imposed regime change can initiate political transformation but cannot guarantee sustainable democracy without domestic legitimacy, inclusive political settlements, and robust state institutions.

الملخص

تتناول هذه الدراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء الديموقراطية في العراق عقب التدخل العسكري عام (٢٠٠٣)، وتحلل الدراسة الأبعاد السياسية والمؤسسية والأمنية للتدخل الأمريكي، وتقيم ما إذا كان التحول الديموقراطي المدفوع خارجياً قد أثمر نتائج ديمقراطية مستدامة، وتستند الدراسة على (أربعة) أطر نظرية رئيسة؛ (نظرية التحول الديمقراطي، ونظرية بناء الدولة، ونظرية التدخل الخارجي، والليبرالية الدولية)، ومن خلال دمج هذه المناهج، تقيّم الدراسة كلاً من الظروف الهيكلية للتحول السياسي في العراق والخيارات الاستراتيجية التي اتخذها صناع السياسة الأمريكيون، وتتبنى الدراسة منهج دراسة الحالة النوعية، معتمدة على الدراست السابقة، ووثائق السياسات، والتقارير المؤسسية، والبيانات الثانوية التي تغطي الفترة من عام (٢٠٠٣) وحتى الآن، وتتتبع الدراسة تفكيك نظام صدام حسين، وسياسات "سلطة الائتلاف المؤقتة"، وصياغة "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)"، وتشكيل المؤسسات الانتخابية، والأداء الديموقراطي اللاحق، وتولي الدراسة اهتماماً خاصاً بالقرارات المبكرة، مثل اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي، فضلًا عن آثارها طويلة الأمد على قدرة الدولة واستقرارها السياسي.

تشير الاستنتاجات إلى أنه على الرغم من نجاح التدخل الأمريكي في إزالة الحكم الاستبدادي وإرساء مؤسسات ديموقراطية رسمية، بما في ذلك الانتخابات والحكم الدستوري والتنافس بين

الأحزاب، إلا أنه لم يحقق ترسيخاً كاملًا للديموقراطية، فقد حدت هشاشة المؤسسات والتشرذم الطائفي وضعف سيادة القانون والفساد والتحديات الأمنية المستمرة من فاعلية الحكم الديموقراطي، وتبين الدراسة أن تغيير النظام المفروض خارجياً يمكن أن يطلق شرارة التحول السياسي، ولكنه لا يضمن استدامة الديموقراطية دون شرعية داخلية وتسويات سياسية شاملة ومؤسسات دولة قوية، وتساهم الدراسة في النقاشات الدائرة حول تعزيز الديموقراطية والتدخل الأجنبي من خلال تسليط الضوء على حدود الإصلاح السياسي الموجه خارجياً، وتجادل بأن إرساء الديمقراطية في مجتمعات ما بعد النزاع يتطلب بناء مؤسسات على المدى الطويل، وتحقيق الاستقرار الأمني، وملكية سياسية محلية، وتقدم الحالة العراقية دروساً مهمة للتدخلات الدولية المستقبلية الساعية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في الدول الهشة.

١. المقدمة

شكل التدخل الأمريكي في العراق عام (٢٠٠٣) نقطة تحول حاسمة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وأعاد تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط، فإلى جانب بعده العسكري، قدم التدخل كجزء من مشروع استراتيجي أوسع يهدف إلى تحويل الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة ديموقراطية تتماشى مع مبادئ الحكم الليبرالي، ولذلك، أصبحت الحالة العراقية محوراً للنقاشات الدائرة حول تغيير الأنظمة، وبناء الدولة، والديموقراطية المدعومة خارجياً في الدول الهشة، وقد أدى حجم الانهيار المؤسسي الذي أعقب ذلك إلى خلق فرص وحالة من عدم الاستقرار، ما وضع العراق في قلب التحليل السياسي الدولي، ونتج عن الغزو فترة طويلة من التجارب السياسية، وإعادة الهيكلة المؤسسية، والصراع العنيف على سلطة الدولة. وبينما تم إدخال آليات ديموقراطية رسمية، بما في ذلك الانتخابات والإصلاحات الدستورية، لا يزال عمق هذه الإصلاحات واستدامتها موضع جدل في الخطاب الأكاديمي، ولا يزال النقاش دائراً حول ما إذا كان التدخل قد خلق مسارات حقيقية نحو ترسيخ الديموقراطية، أم أنه أدى بدلاً من ذلك إلى نقاط ضعف هيكلية أعاقت الاستقرار على المدى الطويل، وبالتالي فإن التجربة العراقية بمثابة حالة تجريبية حاسمة لتقييم فاعلية جهود التحول الديموقراطي المدفوعة خارجياً.

١,١ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لإحدى أهم حالات التحول السياسي المدفوع خارجياً في العلاقات الدولية المعاصرة، فلم يكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بعد عام

(٢٠٠٣) مجرد عملية عسكرية، بل محاولة طموحة لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة وتعزيز الحكم الديموقراطي، ونظراً لحجم إعادة الهيكلة المؤسسية وعدم الاستقرار طويل الأمد الذي أعقب ذلك، يمثل العراق حالة بالغة الأهمية لفهم العلاقة بين التدخل الأجنبي والتحول الديموقراطي، ويعد تقييم هذه الحالة ضرورياً لصقل النقاشات النظرية والسياساتية المتعلقة بتعزيز الديموقراطية في الدول الهشة، ولذلك، تعالج هذه الدراسة ثغرات تجريبية ومفاهيمية في الدراسات المتعلقة بإعادة الإعمار السياسي بعد النزاعات، علاوة على ذلك، لا يزال مسار العراق بعد عام (٢٠٠٣) يؤثر على التفاعلات السياسية الإقليمية والنقاشات العالمية حول شرعية السياسة الخارجية التدخلية، فالنتائج المتباينة لـ(بناء المؤسسات الديموقراطية، والتحديات المستمرة في الحوكمة، والظروف الأمنية المتغيرة)، تجعل من العراق حالة محورية لتقييم استدامة التحولات المدعومة خارجياً، من خلال التحليل المنهجي لهذه التفاعلات تحاول هذه الدراسة أن تسهم في تعميق التفكير الأكاديمي والسياسي حول حدود وإمكانيات التدخل التحويلي، حيث تكتسب فهم الحالة العراقية أهمية خاصة في ضوء النقاشات الأوسع نطاقاً حول هشاشة الدولة ومرونة الديموقراطية.

٢,١ إشكالية الدراسة

يمثل تحول النظام السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) أحد أكثر مشاريع التحول الديموقراطي طموحاً التي قادها تدخل خارجي في القرن الحادي والعشرين، وقد بررت الولايات المتحدة تدخلها جزئياً على أساس تعزيز الحكم الديموقراطي، والمساءلة المؤسسية، والتعددية السياسية، ومع ذلك، وبعد أكثر من عقدين من الزمن، لا يزال المسار السياسي للعراق محل جدل في النقاشات الأكاديمية والسياسية، فبينما توجد مؤسسات ديموقراطية رسمية، لا تزال فاعليتها وشرعيتها تواجهان تحديات هيكلية ومجتمعية، ويثير هذا الوضع تساؤلات جوهرية حول العلاقة بين التدخل الخارجي والتنمية الديموقراطية المستدامة، وتتمحور المشكلة الأساسية التي تتناولها هذه الدراسة حول التناقض بين الوعود النظرية للتحول الديموقراطي من خلال تغيير النظام والواقع السياسي المعقد الذي ظهر في العراق، فعلى الرغم من إدخال الانتخابات والإصلاحات الدستورية والمنافسة الحزبية المتعددة، لم تفض هذه التطورات الإجرائية تلقائياً إلى ترسيخ ديموقراطي مستقر، ويعقد عدم الاستقرار المستمر، والاستقطاب الطائفي، ونقص الحوكمة، وضعف سيادة القانون، تقييمات التقدم الديموقراطي، وبالتالي فإن الحالة العراقية تسلط الضوء على الحاجة إلى تدقيق الافتراضات التي تقوم عليها الديموقراطية التي يتم الترويج لها خارجياً بشكل نقدي.

٣,١ تساؤلات الدراسة

يعد صياغة أسئلة بحثية واضحة أمراً أساسياً لهيكلة البحث التحليلي وضمان التماسك المفاهيمي في دراسات التحول الديموقراطي والتدخل الخارجي، وفي حالة العراق بعد عام (٢٠٠٣)، تتطلب تعقيدات تغيير النظام، وإعادة هيكلة المؤسسات، وعدم الاستقرار المطول، مجموعة محددة بدقة من الأسئلة التوجيهية، وكما يأتي:

التساؤل الرئيس للدراسة: يمكن صياغة التساؤل الرئيس للدراسة في "إلى أي مدى أسهمت الولايات المتحدة في إرساء الديموقراطية وتوطيدها في العراق بعد عام (٢٠٠٣)؟

الأسئلة الفرعية للدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة، تطرح هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة البحثية الفرعية، وكما يأتي:

١. ما هي الدوافع الاستراتيجية والأيديولوجية وراء جهود الولايات المتحدة لتعزيز الديموقراطية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)؟

٢. كيف أثرت القرارات الأمريكية خلال فترة الاحتلال على الإطار الدستوري والمؤسسي للعراق؟

٣. ما هو أثر السياسات الأمنية، بما في ذلك اجتثاث البعث وإصلاح القطاع الأمني، على ترسيخ الديموقراطية؟

٤. إلى أي مدى حقق العراق ترسيخاً حقيقياً للديموقراطية منذ عام (٢٠٠٣)؟

٥. ما الدروس الأوسع التي تقدمها الحالة العراقية فيما يتعلق بالديموقراطية المدفوعة خارجياً؟

٤,١ أهداف الدراسة

توفر أهداف الدراسة المحددة بوضوح الأساس الهيكلي للبحث الأكاديمي المنهجي، لا سيما في الدراسات التي تتناول ظواهر معقدة كالديموقراطية في مرحلة ما بعد النزاع والتدخل الخارجي، وكما يأتيك

١. تحليل هياكل الحكم في عهد الاحتلال، وعمليات صياغة الدستور، والإصلاحات المؤسسية، وإعادة هيكلة القطاع الأمني.

٢. توضيح كيفية تأثير التدخل الخارجي في تشكيل النظام السياسي العراقي ما بعد الاستبداد، وتقييم كيفية تفاعل المتغيرات الهيكلية، كـ(التشرذم الطائفي، والقدرة الإدارية، والتفاعلات الإقليمية)، مع السياسات الأمريكية.

٣. تقييم فاعلية جهود الولايات المتحدة لتعزيز الديموقراطية في العراق من حيث النتائج الديموقراطية الإجرائية والموضوعية، تشمل الديموقراطية الإجرائية (إرساء نظام الانتخابات، والأطر الدستورية، والتنافس بين الأحزاب)، أما الديموقراطية الموضوعية، فتتضمن (المساءلة، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وثقة الجمهور في المؤسسات)،

٤. تقييم استدامة المؤسسات السياسية العراقية على المدى الطويل، فالإنجازات الانتخابية قصيرة الأجل قد لا تشير بالضرورة إلى ترسيخ ديموقراطي دائم، ولذلك، يقيم هذا الهدف (المرونة المؤسسية، وفاعلية الحوكمة، وقدرة الدولة العراقية على إدارة التنافس السياسي سلمياً)، ويتطلب تقييم الاستدامة دراسة ما إذا كانت المعايير الديموقراطية قد أصبحت مؤسسية ورتيبة، (روتينية)، ضمن النظام السياسي.

٥,١ النطاق والحدود

يعد تحديد نطاق الدراسة وحدودها أمراً أساسياً لضمان الدقة التحليلية والشفافية المنهجية، فالبحث في التحول الديموقراطي بعد النزاعات، لا سيما في حالات معقدة كالعراق بعد عام (٢٠٠٣)، ينطوي على متغيرات (سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وإقليمية) متعددة، لذا، تحدد هذه الدراسة معايير زمنية وجغرافية وموضوعية واضحة للحفاظ على التركيز والترابط، وكما يأتي:

أولاً: الإطار الزمني: تتناول هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٣)، وحتى الوقت الحاضر، بدءاً بالتدخل الذي قادته الولايات المتحدة والذي أدى إلى تغيير النظام وانهيار النظام السياسي الاستبدادي في العراق، ويمثل عام (٢٠٠٣) نقطة تحول تأريخية حاسمة، إذ يشير إلى الانتقال من الحكم الاستبدادي المركزي إلى عملية بناء الدولة والديموقراطية التي تأثرت بالعوامل الخارجية.

ثانياً: التركيز الجغرافي: تقتصر هذه الدراسة، جغرافياً، على العراق كدراسة حالة فردية ضمن مجال أوسع للديموقراطية المقارنة، ومع الإقرار بالتفاعلات الإقليمية والتأثيرات الدولية، يبقى

التركيز الأساس على التطورات المؤسسية الداخلية ضمن هياكل الدولة العراقية، ويمثل العراق حالة ذات أهمية استراتيجية وغنية تحليلياً نظراً لتجربته في تغيير النظام، والاحتلال، والإصلاح الدستوري، وعدم الاستقرار الممتد، ويمكن التركيز على العراق من تحليل الآليات السياسية الداخلية دون إضعاف التحليل من خلال المقارنات العابرة للحدود الوطنية بشكل مفرط، وعلى الرغم من أن الدول المجاورة والجهات الفاعلة الإقليمية قد أثرت على المسار السياسي للعراق، إلا أن أدوارها تدرس فقط بقدر تأثيرها المباشر على بناء المؤسسات الديموقراطية الداخلية.

ثالثاً: الحدود الموضوعية: من الناحية الموضوعية، تقتصر هذه الدراسة على تحليل الأبعاد السياسية والمؤسسية للديموقراطية، بما في ذلك التصميم الدستوري، والأنظمة الانتخابية، وهياكل الحكم، وقدرات الدولة، ومع الإقرار بإعادة الإعمار الاقتصادي، والتحول الاجتماعي، والتفاعلات الأمنية، إلا أنها لا تناقش إلا في حدود تأثيرها المباشر على المؤسسات الديموقراطية، وهذا التحديد ضروري للحفاظ على التماسك المفاهيمي وتجنب الخلط بين الديموقراطية وتحديات التنمية الأوسع، ومن خلال تضييق نطاق التركيز الموضوعي، تتيح الدراسة تحليلاً للمتغيرات الأساسية ذات الصلة بنظرية الديموقراطية وبناء الدولة.

٦,١ هيكلية الدراسة

للإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة (تسعة) أقسام؛ (المقدمة، ومراجعة الدراسات السابقة والإطار النظري للدرسة، والسياسة الخارجية الأمريكية والتدخل في العراق ٢٠٠٣، وسلطة الائتلاف المؤقتة وإعادة بناء المؤسسات، والتصميم الدستوري وتشكيل النظام السياسي، والسياسة الأمنية والاستقرار الديموقراطي، والأداء الديموقراطي وترسيخه ٢٠٠٥–٢٠٢٦، والخاتمة والآثار السياسية).

٢. مراجعة الدراسات السابقة والإطار النظري للدرسة

تقدم مراجعة الدراسات السابقة والإطار النظري للدرسة الأساس المفاهيمي والأكاديمي لتحليل دور الولايات المتحدة في إرساء الديموقراطية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، وتضع الدراسة ضمن سياق نقاشات أكاديمية أوسع حول الديموقراطية، والتدخل الأجنبي، وبناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع، ونظراً لتعقد التحول السياسي في العراق، فمن الضروري دراسة الحجج النظرية القائمة والنتائج التجريبية قبل تقديم تقييم تحليلي مستقل ولا تزال الدراسات المتعلقة بالديموقراطية المدفوعة خارجياً منقسمة بشدة، حيث يقدم الباحثون تفسيرات متباينة بشأن جدوى ونتائج الإصلاح السياسي القائم على التدخل، وسبم استعراض وجهات النظر الأكاديمية الرئيسية حول

التحول في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، بما في ذلك الحجج التي ترى في تغيير النظام حافزاً للانفتاح الديموقراطي، والانتقادات التي تركز على سوء الإدارة المؤسسية وفشل السياسات، والتفسيرات الهيكلية التي تسلط الضوء على التشرذم الطائفي والجغرافيا السياسية الإقليمية، ويحدد هذا الاستعراض النقاشات الرئيسة، ونقاط التقاء الآراء، ومجالات الخلاف في الدراسات، كما يوضح الثغرات المفاهيمية التي تبرر إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة بين التدخل الخارجي واستدامة الديموقراطية، وستستند الدراسة إلى نظرية التحول الديموقراطي، ونظرية بناء الدولة، ونظرية التدخل الخارجي، والنزعة الدولية الليبرالية، لبناء نموذج تحليلي متعدد الأبعاد، ومن خلال دمج هذه الأطر، تقيم الدراسة ما إذا كان تغيير النظام بمبادرة خارجية قادراً على إرساء مؤسسات ديموقراطية مستقرة وشرعية في مجتمع ما بعد النزاع المتشرذم، ويتيح هذا التكامل النظري تقييماً منهجياً لكل من القيود الهيكلية وخيارات السياسة العامة في تشكيل المسار الديموقراطي للعراق.

١,٢ مراجعة الدراسات السابقة

تعكس الدراسات المتعلقة بالعراق ما بعد عام (٢٠٠٣) اختلافاً أكاديمياً عميقاً حول طبيعة وتأثير ونتائج جهود التحول الديموقراطي التي قادتها الولايات المتحدة، وقد درس الباحثون العراق من خلال أدوات نظريات متعددة، تشمل نظرية التحول الديموقراطي، وأطر بناء الدولة، ودراسات الاحتلال، وإعادة الإعمار المقارنة بعد النزاعات، فبينما يرى البعض أن إزالة النظام شرط أساس للتحرر السياسي، يؤكد آخرون على إخفاقات السياسات والقيود الهيكلية التي حدت من ترسيخ الديموقراطية، وسيتم مراجعة الدراسات السابقة من خلال (ثلاثة) اتجاهات رئيسة لوضع هذه الدراسة ضمن النقاشات الأكاديمية القائمة وتحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من التوضيح التحليلي، وتم تنظيم المراجعة موضوعياً بدلاً من زمنياً لتسليط الضوء على المناهج التفسيرية المتباينة، يركز الاتجاه (الأول) على هياكل الفرص التي أتاحها انهيار الأنظمة الاستبدادية، أما الاتجاه (الثاني) فيركز على سوء الإدارة المؤسسية واستراتيجيات التدخل المعيبة، ويبرز الاتجاه (الثالث) عوامل اجتماعية وجيوسياسية متجذرة، مستقلة عن قرارات السياسة الأمريكية، وتشكل هذه المنظورات مجتمعة الأساس المفاهيمي لتقييم دور التدخل الخارجي في بناء الدولة الديموقراطية، وكما يأتي:

١,١,٢ إزاحة النظام كحافز للانفتاح الديموقراطي

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

يرى بعض الباحثين أن إزاحة نظام صدام حسين الاستبدادي هيأت الظروف الهيكلية اللازمة للتعددية السياسية والعملية الانتخابية، من هذا المنظور، كان التحول الديموقراطي مستحيلاً في ظل الحكم البعثي المركزي، وشكل تغيير النظام خطوة أساسية نحو الإصلاح المؤسسي[١]، ويؤكد المؤيدون أن الانتخابات التنافسية، وصياغة الدساتير، والمشاركة الحزبية المتعددة بعد عام (٢٠٠٣) ما كانت لتتحقق لولا انهيار السيطرة الاستبدادية، ويشددون على أن التحولات غالباً ما تبدأ بانفصال النخب وانهيار المؤسسات، مما يفسح المجال لظهور فاعلين سياسيين جدد.[٢]

يشير مؤيدو هذا التفسير أيضاً إلى الانتخابات الوطنية المتتالية في العراق، بدءاً من عام (٢٠٠٥)، كدليل على التطور الديموقراطي الإجرائي، وينظر إلى صياغة "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)"، وتقنين الأحزاب السياسية، وإنشاء المؤسسات التمثيلية، كمؤشرات على التعددية السياسية[٣]، ورغم عدم اكتمالها، تعتبر هذه التطورات متسقة مع المراحل الأولى للديموقراطيات الانتقالية الناشئة من الحكم الاستبدادي، ومن هذا المنظور، كان التدخل الأمريكي بمثابة عامل محفز، وليس مهندساً كاملاً للتحول الديموقراطي.[٤]

٢,١,٢ سوء الإدارة المؤسسية وفشل التخطيط لما بعد النزاع

في المقابل، يرى فريق آخر من الباحثين أن التسرع في إعادة هيكلة المؤسسات، وضعف التخطيط لما بعد الحرب، وسوء الإدارة الأمنية الحاد، قد قوضت بشكل كبير آفاق الديموقراطية في العراق، ويرى النقاد أن التفكيك السريع لمؤسسات الدولة، ولا سيما من خلال اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي، قد خلق فراغات في الحكم غذت عدم الاستقرار، وبدلاً من تسهيل ترسيخ الديموقراطية، أضعفت هذه السياسات قدرة الدولة وزادت من حدة الاستقطاب الطائفي، ووفقاً لهذا المنظور، فإن الانهيار المؤسسي أعاق تطوير سيادة القانون وهياكل الحكم الفاعلة.[٥]

علاوة على ذلك، يؤكد الباحثون أن التحول الديموقراطي في مرحلة ما بعد النزاع يتطلب الأمن، واستمرارية الإدارة، وإصلاحاً مؤسسياً تدريجياً، وقد سمح الفشل في إرساء الأمن الفوري بعد الغزو بانتشار التمرد، وسياسات الميليشيات، والعنف الطائفي، وأدى هذا الوضع إلى تراجع ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية الناشئة، وتقييد المشاركة الديموقراطية الفاعلة، من هذا المنظور، مارست استراتيجيات التنفيذ المعيبة، وليس الظروف الهيكلية فحسب، دوراً رئيساً في الحد من ترسيخ الديموقراطية في العراق.[٦]

٣,١,٢ القيود الهيكلية والمجتمعية خارج نطاق التدخل الأمريكي

يحول منظور (ثالث) التركيز التحليلي بعيداً عن السياسات الأمريكية، نحو قيود هيكلية ومجتمعية أعمق داخل العراق نفسه، ويرى الباحثون الذين يتبنون هذا الرأي أن التشرذم الطائفي، والسياسات القائمة على الهوية، وضعف التكامل الوطني، كانت موجودة قبل تدخل عام (٢٠٠٣)، وشكلت بشكل كبير النتائج السياسية لما بعد الحرب، وقد أدى إرث استراتيجيات فرق تسد الاستبدادية، إلى جانب انعدام الثقة طويل الأمد بين المجتمعات، إلى تعقيد الجهود المبذولة لبناء مؤسسات ديموقراطية شاملة، وقد حدت هذه التفاعلات الداخلية من قدرة الجهات الفاعلة الخارجية على هندسة تحول سياسي مستقر.[٧]

بالإضافة إلى ذلك، ينظر إلى الجغرافيا السياسية الإقليمية والتدخل الخارجي من الدول المجاورة على أنهما عاملان رئيسيان يؤثران على المسار السياسي للعراق، وأدت المصالح الإقليمية المتنافسة، والميليشيات العابرة للحدود، والصراعات بالوكالة إلى ضغوط أثرت على التطور المؤسسي والاستقرار السياسي، ومن هذا المنظور، يعكس هشاشة الديموقراطية في العراق تفاعلاً معقداً بين التشرذم الداخلي والصراعات الإقليمية على النفوذ، وليس مجرد نجاح أو فشل سياسات التدخل الأمريكية.[٨]

٢,٢ الإطار النظري للدراسة

يدمج الإطار النظري لهذه الدراسة مناهج تكميلية متعددة لتحليل دور الولايات المتحدة في إرساء الديموقراطية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، فالتحول الديموقراطي في بيئات ما بعد النزاع عملية متعددة الأبعاد تشمل انتقال النظام، وإعادة بناء المؤسسات، والتأثير الخارجي، والدوافع الأيديولوجية، ولا توجد نظرية واحدة كافية لتفسير تعقيد التحول السياسي المدفوع خارجياً، لذا، تتبنى هذه الدراسة نموذجاً نظرياً متكاملاً يجمع بين نظرية التحوّل الديموقراطي، ونظرية بناء الدولة، ونظرية التدخل الخارجي، والنزعة الدولية الليبرالية، ويعزز هذا التعدد النظري عمق التفسير، ويتيح تقييماً منظماً لكل من العوامل الفاعلة والهيكلية، ومن خلال توليف هذه الأطر، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان التحول الديموقراطي المدعوم خارجياً قادراً على إنشاء مؤسسات سياسية مستدامة، أو ما إذا كانت القيود الهيكلية والسياقية تحد من هذه الجهود، ويسلط كل منظور نظري الضوء على بعد متميز من الحالة العراقية؛ (تفاعلات تغيير النظام، والقدرة المؤسسية، وآليات التدخل الأجنبي، والمبررات المعيارية لتعزيز الديموقراطية)، وتوفر هذه الأطر مجتمعة أدوات تحليلية لتقييم كل من نوايا ونتائج تورط الولايات المتحدة في التحول السياسي للعراق.

١,٢,٢ نظرية التحوّل الديموقراطي

تدرس نظرية التحوّل الديموقراطي العمليات التي تنهار من خلالها الأنظمة الاستبدادية وتستبدل بأنظمة سياسية ديموقراطية، وتركز الدراسات الكلاسيكية في مجال الانتقال على مفاوضات النخب، والتصميم المؤسسي، وحالة عدم اليقين التي تصاحب تغيير النظام[٩]، ووفقاً لهذا المنظور، فإن التحول الديموقراطي ليس عملية خطية، بل يعتمد على التفاعلات الاستراتيجية بين الفاعلين السياسيين خلال المراحل الانتقالية، وفي الحالة العراقية، شكلت الإطاحة بصدام حسين منعطفاً حاسماً أتاح تصميم مؤسسات سياسية جديدة. ومع ذلك، فإن غياب الاتفاقات التفاوضية الداخلية يثير تساؤلات حول استدامة عمليات الانتقال التي تيسرها جهات خارجية[١٠]، علاوة على ذلك، تميز نظرية الانتقال بين الديموقراطية الإجرائية، كـ(الانتخابات)، والترسيخ الديموقراطي الجوهري الذي يشمل سيادة القانون والمساءلة، وتظهر تجربة العراق بعد عام (٢٠٠٣) إنشاء آليات انتخابية، لكنها تشير إلى استمرار التحديات في ترسيخ المؤسسات، لذا، تقدم هذه النظرية إطاراً لتقييم ما إذا كان تغيير النظام وحده كافياً لتحقيق الاستقرار الديموقراطي،

كما يبرز هذا أهمية التتابع والتفاوض بين النخب في تشكيل نتائج ما بعد الأنظمة الاستبدادية.[١١]

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٥

٢,٢,٢ نظرية بناء الدولة

تركز نظرية بناء الدولة على إعادة بناء أو إنشاء مؤسسات سياسية فاعلة قادرة على ممارسة السلطة، وتوفير الخدمات العامة، والحفاظ على الشرعية، وفي مجتمعات ما بعد النزاعات، يعتمد الحكم الديموقراطي اعتماداً كبيراً على القدرة الإدارية، وتوفير الأمن، والتماسك المؤسسي[١٢]، فلقد اجهت الدولة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) مهاماً متزامنة تمثلت في إعادة بناء البيروقراطية، وصياغة الدستور، واستعادة الأمن في ظل التمرد، وتشير نظرية بناء الدولة إلى أن ضعف القدرة المؤسسية قد يقوض التطلعات الديموقراطية بغض النظر عن الإجراءات الانتخابية، ويؤكد هذا الإطار أن الديموقراطية لا تتطلب المشاركة فحسب، بل تتطلب أيضاً هياكل دولة فاعلة، وأدى تفكيك المؤسسات العراقية الرئيسة خلال فترة الاحتلال المبكرة إلى فراغات في الحكم، مما صعب جهود إعادة الإعمار، ومن منظور بناء الدولة، يصبح التتابع في الأمن، والإصلاح المؤسسي، والتحرر السياسي أمراً بالغ الأهمية. وبالتالي، توفر هذه النظرية أدوات تحليلية لتقييم ما إذا كانت السياسات الأمريكية قد عززت أو أضعفت الأسس المؤسسية للعراق.[١٣]

٣,٢,٢ نظرية التدخل الخارجي

تحلل نظرية التدخل الخارجي كيفية تأثير الجهات الفاعلة الأجنبية على التحول السياسي الداخلي من خلال الوسائل العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية، ويناقش الباحثون ما إذا كان تغيير النظام المفروض يمكن أن يعزز التنمية الديموقراطية أم أنه يولد التبعية وعدم الاستقرار، ويمثل العراق حالة نموذجية لإعادة الهيكلة السياسية المفروضة خارجياً، حيث أعيد تشكيل المؤسسات المحلية تحت سلطة أجنبية، ولذلك، تساعد نظرية التدخل في تقييم آليات ونتائج التدخل الأمريكي غير المقصودة في إصلاح الحكم في العراق[١٤]، علاوة على ذلك، تشير الأبحاث والدراسات حول نتائج التدخل إلى أن جهود التحول الديموقراطي تكون أكثر نجاحاً عندما تلتزم الجهات الفاعلة الخارجية بالتنمية المؤسسية طويلة الأجل بدلاً من الهندسة السياسية السريعة، ويمكن أن تؤدي الإخفاقات الأمنية قصيرة الأجل ومحدودية الملكية المحلية إلى إضعاف الشرعية والاستدامة الديموقراطية، وإن تطبيق هذا الإطار يمكن الدراسة من تقييم ما إذا كان التدخل الأمريكي قد خلق ظروفاً مواتية للديموقراطية أم أنه أدى بدلاً من ذلك إلى تفاقم التشرذم والهشاشة المؤسسية.[١٥]

٤,٢,٢ الليبرالية الدولية

تشكل الليبرالية الدولية الإطار الأيديولوجي الذي تقوم عليه جهود الولايات المتحدة في نشر الديموقراطية في العراق. وانطلاقاً من الاعتقاد بأن الدول الديموقراطية الليبرالية تسهم في السلام والاستقرار الدوليين، تروج هذه العقيدة للديموقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرة كقيم عالمية، وقد صاغت السياسة الخارجية الأمريكية، خلال غزو عام (٢٠٠٣) وبعده، تغيير النظام كجزء من مهمة أوسع نطاقاً لنشر الحكم الديموقراطي في الشرق الأوسط، وهكذا، شكل الفكر الليبرالي الدولي مبررات وأهداف التدخل[١٦]، ومع ذلك، يرى النقاد أن (الليبرالية) الدولية غالباً ما تقلل من شأن التعقيد السياسي المحلي وتبالغ في تقدير إمكانية نقل المؤسسات الديموقراطية، وتثير الحالة العراقية تساؤلات مهمة حول ما إذا كان الالتزام الأيديولوجي بنشر الديموقراطية يتوافق مع واقع بناء الدولة على أرض الواقع، ومن خلال دمج هذا الإطار، لا تقيم الدراسة النتائج المؤسسية فحسب، بل تقيم أيضاً الافتراضات المعيارية التي توجه قرارات السياسة الأمريكية.[١٧]

٥,٢,٢ النموذج التحليلي التكاملي

من خلال دمج نظرية التحول الديموقراطي، ونظرية بناء الدولة، ونظرية التدخل الخارجي، والنزعة الدولية الليبرالية، تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً متعدد الأبعاد، وتفسر نظرية التحول الديموقراطي انهيار النظام والانفتاح السياسي؛ بينما تقيم نظرية بناء الدولة القدرة المؤسسية؛ وتقيم نظرية التدخل النفوذ الخارجي؛ وتؤطر النزعة الدولية الليبرالية الدوافع الأيديولوجية، ويتيح هذا الإطار المتكامل دراسة منهجية لما إذا كان التحول الديموقراطي المدفوع خارجياً قادراً على إنتاج مؤسسات مستدامة في بيئات ما بعد النزاع، يعزز هذا التكامل النظري التحليل السببي ويتجنب التفسيرات الاختزالية للتحول السياسي المعقد في العراق.

٣. السياسة الخارجية الأمريكية والتدخل في العراق (٢٠٠٣)

مثل التدخل في العراق عام (٢٠٠٣) أحد أهم قرارات السياسة الخارجية في التأريخ الأمريكي المعاصر، ولم يكن مجرد عملية عسكرية تهدف إلى تغيير النظام، بل مبادرة استراتيجية متجذرة في مبادئ أوسع نطاقاً تتعلق بالأمن، وتعزيز الديموقراطية، والتحول الإقليمي، وقد عكس قرار غزو العراق تقارباً بين المعتقدات الأيديولوجية، والتقييمات الأمنية، والحسابات الجيوسياسية التي شكلت السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وما بعد أحداث (١١/أيلول/٢٠٠١)، ويتطلب فهم هذا التدخل وضعه في سياق تطور الاستراتيجية الأمريكية

الكبرى وتوجهها الدولي الليبرالي، علاوة على ذلك، لا يمكن تحليل التدخل في العراق من منظور المخاوف الأمنية المباشرة فقط، وانبثق هذا التوجه من تحول أعمق في الفكر الاستراتيجي الأمريكي عقب هجمات (١١/أيلول) فقد أدى تبني عقيدة الحرب الوقائية، إلى جانب المخاوف بشأن أسلحة الدمار الشامل والصلات المزعومة بالإرهاب، إلى إعادة تعريف معايير التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، ونتيجة لذلك، أصبح العراق محور مشروع أوسع يهدف إلى إعادة تشكيل التفاعلات السياسية الإقليمية.[١٨]

١,٣ التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣

بدأ الغزو العسكري للعراق في (آذار/٢٠٠٣) في عهد الرئيس "جورج دبليو بوش"، (George W. Bush)، مبرراً، في المقام الأول، بادعاءات امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وارتباطه بشبكات إرهابية، وشكلت هذه الادعاءات أساس الخطاب الأمني الأوسع الذي عرض على الرأيين المحلي الأمريكي والدولي، إلا أن التحقيقات اللاحقة لم تجد أي برامج فاعلة لأسلحة دمار شامل، مما قوض مصداقية التبرير الأولي، وقد أثر الجدل الدائر حول هذه الادعاءات بشكل كبير على التصورات العالمية للتدخل.[١٩]

اتسم الغزو بتقدم عسكري سريع أدى إلى انهيار قوات الدفاع التقليدية العراقية في غضون أسابيع، ودخلت قوات التحالف بغداد في (نيسان/٢٠٠٣)، منهية بذلك سيطرة النظام المركزية فعلياً، ورغم انتهاء المرحلة العسكرية سريعاً، إلا أن عدم كفاية الاستعدادات لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب أصبح واضحاً على الفور، وساهم غياب خطة إعادة إعمار شاملة في انتشار أعمال النهب والانهيار المؤسسي.[٢٠]

على الصعيد الدولي، أثار الغزو جدلاً قانونياً ودبلوماسياً واسعاً، لا سيما لافتقاره إلى تفويض صريح من مجلس الأمن الدولي، وعارضت عدة قوى عظمى التدخل، بحجة أنه ينتهك مبادئ سيادة الدولة والأمن الجماعي، وقد أثر هذا الانقسام الدبلوماسي على التعاون اللاحق في جهود إعادة الإعمار وبناء السلام، ولا يزال الجدل حول شرعية التدخل محورياً في التقييمات الأكاديمية للحرب.[٢١]

ومن الناحية الاستراتيجية، عكس الغزو عقيدة أوسع نطاقاً للحرب الوقائية والتدخل التحويلي ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، وقد طرحت إدارة " الرئيس "جورج بوش" رؤية مفادها أن التحول الديموقراطي في العراق من شأنه أن يحفز الإصلاح السياسي الإقليمي، وقد وضع هذا المنطق الاستراتيجي العراق كنموذج محتمل للديموقراطية في الشرق الأوسط، إلا أن النقاد جادلوا بأن هذه الطموحات قللت من شأن التعقيدات الداخلية للعراق.[٢٢]

وكشف الانهيار الفوري لهياكل الحكم في العراق عن هشاشة مؤسسات الدولة التي طالما استمرت بفضل السيطرة القسرية، فبدون سلطة مركزية، سرعان ما ملأ سماسرة السلطة المحليون والميليشيات وجماعات التمرد الفراغ، وقد أثر تدهور الأوضاع الأمنية بشكل عميق على البيئة التي ستجري فيها عملية إعادة الإعمار السياسي، وهكذا، شكل عدم الاستقرار الذي أعقب الغزو مسار التجربة الديموقراطية في العراق[٢٣]، وبمرور الوقت، حول التمرد المستمر والعنف الطائفي ما كان ينظر إليه كمهمة استقرار قصيرة الأجل إلى صراع طويل الأمد، وأجبرت الأزمة الأمنية المتفاقمة الولايات المتحدة على تغيير استراتيجيتها، بما في ذلك زيادة عدد القوات وإصلاحات مكافحة التمرد، وتبين هذه التعديلات العلاقة المعقدة بين الاحتلال العسكري وبناء الدولة الديموقراطية، ولا يمكن فصل مسار العراق بعد عام (٢٠٠٣) عن تداعيات هذه القرارات السياسية المبكرة.[٢٤]

١,١,٣ الإطاحة بنظام صدام حسين

مثل سقوط نظام صدام حسين نهاية لأكثر من عقدين من الحكم الاستبدادي الذي اتسم بالهيمنة الشخصية، واعتمد نظامه بشكل كبير على شبكات المحسوبية، وأجهزة الأمن القمعية، وآليات السيطرة المركزية للحفاظ على سلطته، وأدى تفكيك هذا النظام إلى زعزعة التسلسل الهرمي القائم داخل المؤسسات السياسية والعسكرية على حد سواء، وغالباً ما ينتج مثل هذا الانهيار المفاجئ للنظام حالة من عدم الاستقرار المنهجي في السياقات الانتقالية.[٢٥]

بعد سقوط بغداد، اختفى صدام حسين عن الأنظار قبل أن تلقي القوات الأمريكية القبض عليه في (كانون الأول/٢٠٠٣)، ورمز القبض عليه إلى النهاية الحتمية للهيمنة السياسية لحزب البعث في العراق، وقدمت المحاكمة والإعدام اللاحقان على أنهما محطتان هامتان في جهود العدالة الانتقالية، ومع ذلك، لم تزل هذه الأحداث الانقسامات الهيكلية العميقة داخل المجتمع العراقي.[٢٦]

كان من أبرز القرارات التي أعقبت الإطاحة بالنظام سياسة اجتثاث البعث، التي استبعدت أعضاء الحزب السابقين من العمل في القطاع العام، ورغم أن الهدف منها كان منع عودة الاستبداد، إلا أنها أدت إلى إقصاء إداريين ذوي خبرة من هياكل الحكم، مما ساهم في شلل إداري وتهميش شرائح من السكان السنة، وكان لهذه الإصلاحات الإقصائية آثار بالغة على المصالحة الوطنية.[٢٧]

كما فاقم حل الجيش العراقي من حالة عدم الاستقرار، إذ تسبب في انتشار البطالة بين الجنود المدربين، وانخرط العديد من العسكريين السابقين لاحقاً في أنشطة التمرد، وأدى غياب استراتيجية

متماسكة لإعادة الإدماج إلى تفاقم التحديات الأمنية التي تواجه النظام السياسي الجديد، وهكذا، أصبح إصلاح القطاع الأمني عقبة رئيسية أمام ترسيخ الديموقراطية.[٢٨]

وكشفت الإطاحة بالنظام، كذلك، عن مظالم عرقية وطائفية مكبوتة منذ زمن طويل، وباتت المنافسة السياسية تعكس الهويات المجتمعية أكثر من البرامج الأيديولوجية، مما زاد من تعقيد الجهود المبذولة لتعزيز مؤسسات الحكم الشامل، كثيراً ما تواجه عمليات التحول الديموقراطي في المجتمعات المنقسمة بشدة توترات هيكلية مماثلة.[٢٩]

ورغم أن إزاحة صدام حسين قضت على النظام الاستبدادي، إلا أنها لم تفض تلقائياً إلى حكم ديموقراطي مستقر، فقد أعاق غياب أسس مؤسسية متينة عملية الانتقال، ولم يكن تغيير النظام وحده كاف، دون اتخاذ تدابير موازية، لبناء الدولة، وتجسد تجربة العراق بعد عام (٢٠٠٣) هذا التحدي.

٢,١,٣ الهدف المعلن للديموقراطية

دأب صانعو السياسة الأمريكية على تأطير التدخل في العراق كمشروع يهدف إلى تعزيز الديموقراطية في الشرق الأوسط، وشدد الخطاب الرسمي على التحرر من الديكتاتورية وإقامة حكم تمثيلي، وقدم التحول الديموقراطي باعتباره واجباً أخلاقياً وضرورة استراتيجية، وتوافق هذا التأطير مع المبادئ الليبرالية الدولية الأوسع التي كانت توجه السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك.[٣٠]

وزعمت الإدارة أن المؤسسات الديموقراطية من شأنها تقويض التطرف من خلال تعزيز المساءلة والمشاركة السياسية، وحددت الانتخابات والإصلاح الدستوري وتنمية المجتمع المدني كمكونات أساسية لهذه الاستراتيجية، وعكست هذه التدابير نظرية التحول الديموقراطي السائدة التي تشدد على التصميم المؤسسي، ومع ذلك، تساءل النقاد عما إذا كان نقل المؤسسات وحده كافياً لضمان الشرعية.[٣١]

ونفذت "سلطة الائتلاف المؤقتة"، (The Coalition Provisional Authority CPA)، سياسات تهدف إلى بناء هياكل ديموقراطية تأسيسية، وشملت هذه السياسات صياغة أطر إدارية مؤقتة وتنظيم انتخابات انتقالية، ومع ذلك، تجاوزت سرعة هذه الإصلاحات أحياناً قدرة المؤسسات المحلية على استيعاب التغيير، وغالباً ما يهدد التحول الديموقراطي السريع في الدول الهشة بزعزعة الاستقرار.[٣٢]

وصف وضع "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)" بأنه علامة فارقة في مسيرة التقدم الديموقراطي، فقد أدخل الدستور النظام الاتحادي، والتنافس بين الأحزاب، وحماية الحقوق

الرسمية، ورغم توافق هذه الأحكام مع المعايير الديموقراطية، إلا أن تحديات التنفيذ استمرت، فالتصميم المؤسسي لا يترجم تلقائياً إلى استقرار سياسي.

وأبرز مؤيدو التدخل ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات المبكرة كدليل على التطلعات الديموقراطية لدى العراقيين، وكانت هذه العمليات الانتخابية ذات دلالة رمزية في كسرها للحكم الاستبدادي، ومع ذلك، فإن الديموقراطية الإجرائية لا تعادل بالضرورة حكماً ديموقراطياً فعلياً، فالترسيخ طويل الأمد يتطلب نضجاً مؤسسياً.[٣٣]

ومع مرور الوقت، اشتدت النقاشات حول ما إذا كان تعزيز الديموقراطية هو الدافع الأساس أم تبريراً لاحقاً للتدخل، ولا يزال التوتر بين أهداف الأمن الاستراتيجي والأهداف الديموقراطية المعيارية محورياً في التحليل الأكاديمي، ولذا، يعد العراق حالة اختبارية لتقييم التحولات الديموقراطية التي تروج لها جهات خارجية، ولا تزال نتائجه تؤثر في النقاشات السياسية العالمية.[٣٤]

٣,١,٣ التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

عقب الغزو، شهد العراق انتقالاً سياسياً متعدد المراحل، بدأ بحكم مؤقت تحت "سلطة الائتلاف المؤقتة"، ونقلت السلطة تدريجياً إلى القادة العراقيين عبر مجالس انتقالية وحكومات مؤقتة، وكان الهدف من هذه الترتيبات تعزيز المشاركة المحلية في العمليات السياسية، ومع ذلك، ظلت السيادة مقيدة خلال فترة الاحتلال.[٣٥]

أقر "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)" دولة العراق كجمهورية نيابية اتحادية[٣٦]، معترفاً بالحكم الذاتي الإقليمي[٣٧]، والحقوق الفردية[٣٨]، ومثل هذا تحولاً مؤسسياً هاماً عن الحكم المركزي الاستبدادي، إلا أن النظام الاتحادي أثار نزاعات حول توزيع الموارد والسلطات الإقليمية، ولا تزال هذه التوترات تؤثر على السياسة العراقية.[٣٩]

أدخلت الانتخابات الوطنية التي أجريت عام (٢٠٠٥) والسنوات اللاحقة المنافسة الحزبية إلى المشهد السياسي العراقي، وغالباً ما تشكلت الأحزاب السياسية على أسس طائفية أو عرقية، مما يعكس انقسامات اجتماعية أوسع، وقد أدى هذا التشرذم إلى تعقيد بناء الائتلافات وتماسك السياسات، وهكذا، تطورت المؤسسات الديموقراطية في ظل ساحة سياسية منقسمة.[٤٠]

أدى استمرار التمرد ونشاط الميليشيات إلى تقويض سلطة مؤسسات الدولة الرسمية، كما حجمت التحديات الأمنية من قدرة الحكومة على فرض سيادة القانون بشكل متسق في جميع أنحاء البلاد، ولا يزال ضعف قدرة الدولة يشكل عائقاً رئيساً أمام ترسيخ الديموقراطية، ويعد الاستقرار وقوة المؤسسات عنصرين متلازمين يعزز أحدهما الآخر.[٤١]

كما قيدت شبكات الفساد والمحسوبية الحكم الفاعل، وأدى السخط الشعبي على تقديم الخدمات والمساءلة إلى اندلاع حركات احتجاجية متكررة، وتشير هذه الحراكات المدنية إلى كل من الإحباط من النخب الحاكمة والانخراط في الآليات الديموقراطية، ولذلك، يبقى التطور السياسي في العراق ناشطاً، (ديناميكياً)، لا ثابتاً.(٤٢)

واليوم، يحتفظ العراق بمؤسسات ديموقراطية رسمية، بما في ذلك انتخابات دورية وبرلمان متعدد الأحزاب، ومع ذلك، لا يزال ترسيخ هذه الديموقراطية غير مكتمل بسبب الهشاشة الهيكلية، ولا يزال إرث الغزو والاحتلال والاضطرابات المؤسسية يؤثر على التطور السياسي في العراق، وتبرز الحالة العراقية مدى تعقيد تحول الدولة المتأثر بالعوامل الخارجية.(٤٣)

٢,٣ سلطة الائتلاف المؤقتة وإعادة بناء المؤسسات

شكل إنشاء "سلطة الائتلاف المؤقتة" بداية الحكم الرسمي بقيادة الولايات المتحدة في العراق عقب سقوط نظام صدام حسين في (نيسان/٢٠٠٣)، وقد أنشئت هذه السلطة كهيئة إدارية مؤقتة، وتولت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية على العراق خلال فترة الاحتلال، وامتدت ولايتها لتشمل، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن، إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وإعادة تصميم الأطر السياسية، ووضع أسس الحكم الديموقراطي، وبذلك، أصبحت "سلطة الائتلاف المؤقتة" الآلية المركزية التي ترجمت من خلالها أهداف السياسة الخارجية الأمريكية إلى إصلاحات مؤسسية(٤٤)، ومع ذلك، عملت "سلطة الائتلاف المؤقتة" في ظل قيود سياسية وأمنية استثنائية، فقد واجهت تحدياً مزدوجاً يتمثل في إعادة بناء جهاز الدولة، وفي الوقت نفسه مكافحة التمرد والعنف الطائفي، وقد أثارت وتيرة الهندسة المؤسسية السريعة، إلى جانب المشاركة المحلية المحدودة في عمليات صنع القرار المبكرة، جدلاً واسعاً حول شرعية السلطة وفاعليتها، لذا، يعد تقييم دور "سلطة الائتلاف المؤقتة" أمراً جوهرياً لفهم مسار التحول السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

١,٢,٣ تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة وسلطتها القانونية

تأسست "سلطة الائتلاف المؤقتة" رسمياً في (أيار/٢٠٠٣)، بقيادة السفير "ل. بول بريمر الثالث"، (L. Paul Bremer III.)، وقد عملت تحت سلطة وزارة الدفاع الأمريكية، واعترف بها مجلس الأمن الدولي بموجب القرار (١٤٨٣) كسلطة احتلال في العراق، ومنح هذا القرار "سلطة الائتلاف المؤقتة" صلاحيات إدارية واسعة، مع التأكيد على مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، ونتيجة لذلك، عملت "سلطة الائتلاف المؤقتة" ضمن إطار هجين يجمع

بين قانون الاحتلال وولايات إعادة الإعمار السياسي[٤٥]، وعلى الرغم من الاعتراف الدولي بها، فقد ثارت نقاشات حول نطاق سلطتها وتداعيات إدارة الاحتلال، وجادل النقاد بأن إعادة الهيكلة المؤسسية الواسعة النطاق تجاوزت المسؤوليات التقليدية لسلطة الاحتلال، بينما رأى المؤيدون أن الإصلاح الشامل ضروري لتفكيك الهياكل الاستبدادية وبدء التحوّل الديموقراطي. تبرز هذه التوترات التعقيدات القانونية والمعيارية المحيطة بإدارة ما بعد النزاع.[٤٦]

٢,٢,٣ سياسة اجتثاث البعث

كان من أوائل قرارات عن "سلطة الائتلاف المؤقتة" الشاملة وأكثرها إثارة للجدل تطبيق سياسة اجتثاث البعث بموجب "الأمر رقم (١) الصادر عنها"[٤٧]، وقد أدت هذه السياسة إلى إقصاء كبار أعضاء حزب البعث من المناصب العامة ومنعهم من شغل أي وظائف حكومية مستقبلاً، وكان المبرر وراء هذا الإجراء هو منع عودة النفوذ الاستبدادي والإشارة إلى قطيعة حاسمة مع النظام السابق، ونظرياً، كان الهدف من هذه الإجراءات هو إفساح المجال أمام فاعلين سياسيين جدد وإصلاح ديموقراطي[٤٨]، لكن عملياً، كان لاجتثاث البعث عواقب وخيمة، فقد أدت هذه السياسة إلى فصل آلاف الموظفين الحكوميين والمعلمين والإداريين، الذين انضم الكثير منهم إلى الحزب بدافع البقاء المهني لا الالتزام الأيديولوجي، وقد أدى هذا الفصل المفاجئ للكوادر ذات الخبرة إلى إضعاف القدرة الإدارية وساهم في انتشار البطالة والاستياء على نطاق واسع، ويجادل الباحثون بأن هذه السياسة عمقت الانقسامات الطائفية وأدت إلى حشد المتمردين، مما أدى إلى تعقيد الاستقرار الديموقراطي.[٤٩]

٣,٢,٣ حل الجيش العراقي

أدى "الأمر رقم (٢) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة" إلى حل الجيش العراقي والعديد من المؤسسات الأمنية، ما أسفر فعلياً عن تفكيك جهاز القمع في البلاد[٥٠]، وقد برر هذا القرار بأن الجيش كان متورطاً بشكل وثيق مع نظام البعث، ولا يمكنه أن يكون مؤسسة وطنية محايدة، واعتقد صانعو السياسة الأمريكيون أن إعادة بناء القوات الأمنية من الصفر من شأنه أن يسهل الاحترافية والرقابة الديموقراطية، إلا أن النتيجة المباشرة كانت فراغاً أمنياً قوض النظام العام[٥١]، وأدى الحل إلى ترك (مئات) الآلاف من المسلحين عاطلين عن العمل، انضم العديد منهم لاحقاً إلى الجماعات المسلحة، وأضعف غياب المؤسسات الأمنية الفاعلة سلطة الدولة، وقوض ثقة الشعب في عملية إعادة الإعمار، ومن منظور بناء الدولة، كان لتسلسل إصلاح القطاع الأمني

أهمية بالغة؛ فبدون الأمن الأساسي، أصبحت إعادة بناء المؤسسات والمشاركة الديموقراطية أكثر صعوبة.[٥٢]

٤,٢,٣ التصميم المؤسسي الدستوري والسياسي

إلى جانب إعادة الهيكلة الإدارية، اضطلعت "سلطة الائتلاف المؤقتة" بدور محوري في إطلاق التحول الدستوري والسياسي في العراق، فقد وضع "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤)" ترتيبات حكم مؤقتة، وحدد مبادئ صياغة دستور دائم، وقد أدخلت هذه التدابير مبادئ الولة الاتحادية، وفصل السلطات، والاعتراف بالحريات المدنية كعناصر أساسية للنظام السياسي الجديد، وهدف التصميم المؤسسي إلى إنشاء نظام تعددي وتمثيلي يتوافق مع المعايير الديموقراطية[٥٣]، ومع ذلك، إن عملية صياغة الدستور تأثرت بشكل كبير بجهات خارجية، وجرت تحت ضغط زمني شديد، وقد ساهم ضعف بناء التوافق بين الفصائل العراقية في نشوب نزاعات لاحقة حول النظام الاتحادي، وتوزيع الموارد، والسلطة التنفيذية، وبينما مثلت الانتخابات والتصديق على الدستور محطات إجرائية هامة، استمرت التوترات الهيكلية غير المحسومة في التأثير على الاستقرار المؤسسي، وتجسد هذه التفاعلات تحديات الهندسة الدستورية التي تيسرها جهات خارجية في المجتمعات المنقسمة.[٥٤]

٥,٢,٣ إعادة الإعمار الاقتصادي والإداري

نفذت "سلطة الائتلاف المؤقتة" إصلاحات اقتصادية شاملة، شملت تحرير السوق، ومبادرات الخصخصة، وإعادة هيكلة الأنظمة، واستندت هذه السياسات إلى مبادئ اقتصادية (نيوليبرالية) تهدف إلى دمج العراق في الاقتصاد العالمي، وجادل المؤيدون بأن التحرير الاقتصادي من شأنه أن يعزز النمو، ويجذب الاستثمارات، ويدعم ترسيخ الديموقراطية من خلال توسيع فرص القطاع الخاص[٥٥]، مع ذلك، أسفر التطبيق السريع لإصلاحات السوق في ظل انعدام الأمن وضعف الرقابة التنظيمية عن نتائج متباينة، فقد أعاق الفساد، وهشاشة المؤسسات، ومحدودية القدرات المحلية التنفيذ الفاعل، فالتحول الاقتصادي دون ضمانات مؤسسية كافية قد فاقم عدم المساواة وقوض ثقة الجمهور في الحكم. وهكذا، ارتبطت إعادة الإعمار الاقتصادي بنقاشات أوسع نطاقاً حول تسلسل واستدامة التحول الديموقراطي في مرحلة ما بعد النزاع.[٥٦]

٤. التصميم الدستوري وتشكيل النظام السياسي

يمثل التصميم الدستوري للعراق ما بعد عام (٢٠٠٣) أحد أهم النتائج المؤسسية للتدخل الذي قادته الولايات المتحدة ومشروع بناء الدولة اللاحق، فبعد انهيار النظام السابق، دخل العراق مرحلة انتقالية استلزمت إعادة تعريف قواعد الحكم الأساسية بشكل شبه كامل، وتوجت هذه العملية بصياغة واعتماد "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)"، الذي أرسى الهيكل الرسمي للنظام السياسي العراقي، بما في ذلك النظام الاتحادي والحكم النيابي ووثيقة الحقوق[٥٧]، ويتناول موضوع (التصميم الدستوري وتشكيل النظام السياسي) كيف ساهمت الهندسة الدستورية في تشكيل النظام السياسي العراقي، ومدى انعكاسها للتوافق الشعبي مقابل التأثير الخارجي، ويعد فهم التكوين الدستوري للعراق أساسياً لتقييم مساره الديموقراطي الأوسع، فالدساتير في بيئات ما بعد النزاع ليست مجرد وثائق قانونية، بل هي تسويات سياسية تنظم توزيع السلطة، والاعتراف بالهوية، والسلطة المؤسسية، وفي العراق، جرت عملية صياغة الدستور في ظل ظروف انعدام الأمن والانقسام الطائفي والاحتلال الأجنبي، مما أثار تساؤلات حول شرعيته واستدامته. تحلل الأقسام التالية عملية الصياغة والخيارات المؤسسية والآثار طويلة الأمد للإطار الدستوري العراقي.[٥٨]

١,٤ القانون الإداري الانتقالي والحكم المؤقت

بدأ الانتقال الدستوري في العراق بـ"قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤)"، الذي مثل دستوراً مؤقتاً خلال فترة الاحتلال، وصمم هذا القانون تحت "سلطة الائتلاف المؤقتة"، وأرسى الإطار القانوني للحكم المؤقت، بما في ذلك حماية الحقوق المدنية، ومبادئ النظام الاتحادي، وخارطة طريق نحو صياغة دستور دائم. كما حدد جداول زمنية صارمة للانتخابات والموافقة الدستورية، مما أثر على وتيرة الانتقال السياسي[٥٩]، على الرغم من أن "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤)" وفر هيكلاً قانونياً رسمياً، إلا أن شرعيته كانت موضع تساؤل بسبب محدودية المشاركة العراقية وارتباطه بسلطات الاحتلال، فالأطر القانونية الخارجية تهدد بتقويض الملكية المحلية للعمليات الدستورية، لا سيما في المجتمعات المنقسمة بشدة، ومع ذلك، فقد اضطلعت اللجنة الانتقالية للدستور بدور حاسم في منع الفراغ المؤسسي وضمان استمرارية الحكم خلال الفترة الانتقالية.[٦٠]

٢,٤ عملية صياغة دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)

مثلت صياغة "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)" لحظة فارقة في تشكيل النظام السياسي ما بعد الاستبدادي، وكلفت لجنة دستورية مؤلفة من ممثلين عراقيين منتخبين بوضع إطار قانوني

دائم، إلا أن هذه العملية تأثرت بشدة بالمساومات السياسية بين الجماعات العرقية والطائفية الرئيسة، ولا سيما الفاعلين الشيعة والسنة والكرد، وقد شكلت تفاعلات تقاسم السلطة هذه البنية المؤسسية للدولة الناشئة[٦١]، وأجريت عملية الصياغة في ظل ضغوط زمنية وسياسية كبيرة، بما في ذلك استمرار العنف وانعدام الأمن، ونتيجة لذلك، كانت العديد من الأحكام الدستورية نتاجاً للتسويات لا للتوافق الوطني الواسع، ومثل هذه الظروف قد تضعف الشرعية الدستورية وتثير الغموض في هياكل الحكم، ورغم هذه التحديات، تمت الموافقة على الدستور عبر استفتاء شعبي في (تشرين الأول/٢٠٠٥)، مما أضفى الطابع الرسمي على النظام السياسي الجديد في العراق.[٦٢]

٣,٤ النظام الاتحادي وبنية الدولة

يعد اعتماد النظام الاتحادي من أبرز سمات الدستور العراقي، وقد أدخل كآلية لإدارة التنوع العرقي والطائفي في العراق، لا سيما من خلال منح إقليم كردستان استقلالاً ذاتياً واسعاً، كما أتاح الإطار الدستوري إمكانية تشكيل أقاليم اتحادية إضافية، مما يعكس محاولة تحقيق التوازن بين الوحدة واللامركزية، مع ذلك، أدى تطبيق النظام الاتحادي إلى نزاعات سياسية مستمرة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد، والسلطة الإقليمية، وإدارة النفط، وتبرز هذه التوترات صعوبة تصميم أنظمة فيدرالية في بيئات ما بعد النزاع حيث لا تزال الثقة بين الحكومة المركزية والجهات الفاعلة الإقليمية محدودة. وبدلاً من حل الانقسامات، ساهمت ترتيبات النظام الاتحادي في العراق أحياناً في ترسيخها، مما أدى إلى استمرار التشرذم السياسي.[٦٣]

٤,٤ النظام النيابي والسلطة التنفيذية

أنشأ "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)" نظاماً برلمانياً يتميز برئاسة ضعيفة ومجلس نواب قوي، تقسم السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء، حيث يمتلك الأخير صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الدولة اليومية، وصمم هذا النظام لمنع ترسيخ الاستبداد وتعزيز تقاسم السلطة بين الكتل السياسية المتنافسة[٦٤]، مع ذلك، عملياً، غالباً ما أدى النظام النيابي إلى حكومات ائتلافية متشرذمة وجمود سياسي، وقد زاد غياب الأحزاب السياسية القوية ذات البرامج الواضحة من تعقيد الحكم، ما أدى إلى الاعتماد على تحالفات طائفية، ورغم أن التصميم المؤسسي كان يهدف إلى تعزيز الشمولية، إلا أنه ساهم أيضاً في عدم الكفاءة وضعف التنسيق التنفيذي.[٦٥]

٥,٤ الحقوق الدستورية والإطار القانوني

تضمن "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)" مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية (الباب الثاني: الحقوق والحريات، المواد: ١٤-٤٦)، تعكس مبادئ الديموقراطية (الليبرالية) كحرية التعبير والمساواة أمام القانون واستقلال القضاء، وقد هدفت هذه الأحكام إلى القطيعة مع الممارسات الاستبدادية للنظام السابق ومواءمة العراق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[٦٦]، وعلى الرغم من هذه الضمانات الرسمية، ظل إنفاذ الحقوق الدستورية غير متسق بسبب ضعف المؤسسات والتدخل السياسي والتحديات الأمنية، وتظهر الفجوة بين النص الدستوري والممارسة المؤسسية مشكلة شائعة في الأنظمة الدستورية ما بعد النزاعات، حيث غالباً ما تتجاوز الأطر القانونية القدرة الإدارية، ونتيجة لذلك، لا تزال الحقوق الدستورية في العراق مطبقة جزئياً على أرض الواقع.[٦٧]

٥. السياسة الأمنية والاستقرار الديموقراطي

شكلت السياسة الأمنية في العراق ما بعد عام (٢٠٠٣) عاملاً حاسماً في التطور السياسي والاستقرار الديموقراطي، فبعد انهيار النظام السابق، تدهور الوضع الأمني بسرعة، مما أدى إلى نشوء ظروف التمرد والعنف الطائفي والتفكك المؤسسي، وفي هذا السياق، أصبحت إعادة بناء القطاع الأمني شرطاً أساسياً لأي محاولة لترسيخ الديموقراطية، ولذلك، فإن العلاقة بين الأمن والديموقراطية ليست عرضية، بل هي علاقة ترابط بنيوي في بيئات ما بعد النزاع، ويتناول موضوع (السياسة الأمنية والاستقرار الديموقراطي) كيفية تأثير السياسات الأمنية التي طبقت بعد تدخل عام (٢٠٠٣) على المسار السياسي للعراق، ويركز على إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والشرطية، وصعود الجماعات المسلحة والميليشيات الطائفية، والآثار الأوسع لانعدام الأمن على الحوكمة والعمليات الديموقراطية، ويبرز التحليل كيف قوضت مواطن الضعف في الحوكمة الأمنية الشرعية المؤسسية وحدت من فاعلية الإصلاحات الديموقراطية.

١,٥ انهيار الجهاز الأمني وعدم الاستقرار الأولي

كان من أبرز النتائج المباشرة لتدخل عام (٢٠٠٣) انهيار جهاز الأمن القومي العراقي، فقد أدى حل الجيش العراقي وأجهزة الاستخبارات إلى فراغ أمني عميق في جميع أنحاء البلاد، وهذا القرار، بالإضافة إلى إزالة الشبكات الإدارية لحزب البعث، جعل الدولة عاجزة عن فرض سيطرتها القسرية على حفظ النظام أو السيطرة على الأراضي[٦٨]، وأدى غياب المؤسسات الأمنية الفاعلة إلى انتشار النهب والأنشطة الإجرامية، وظهور الجماعات المسلحة بسرعة، وقوضت هذه الظروف جهود إعادة الإعمار المبكرة، وأضعفت ثقة الشعب في كل من سلطات

الاحتلال والمؤسسات العراقية الناشئة، من منظور بناء الدولة، أدى الفشل في الحفاظ على الأمن في مرحلة ما بعد النزاع مباشرة إلى تعقيد فرص الاستقرار السياسي والتحوّل الديموقراطي بشكل كبير.[٦٩]

١,١,٥ التمرد والمقاومة المسلحة

بحلول عام (٢٠٠٤)، شهد العراق تمرداً متنامياً ضم عناصر من النظام السابق، وجماعات قومية، ومنظمات متطرفة ناشئة، واستغلت هذه الجماعات الفراغ الأمني والغموض السياسي لتحدي قوات التحالف والحكومة العراقية الوليدة، وأصبح التمرد سمة بارزة في بيئة العراق ما بعد الغزو، وأثر بشكل كبير على النتائج السياسية[٧٠]، وعكس تصاعد المقاومة المسلحة كلاً من الإقصاء السياسي والمعارضة الأوسع للاحتلال الأجنبي، وقد أدى نشاط المتمردين إلى تعطيل الحكم، وتأخير إعادة بناء المؤسسات، والمساهمة في عدم الاستقرار الدوري، ومع تصاعد العنف، تضاءلت قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة وإنفاذ سيادة القانون، مما خلق حلقة مفرغة بين انعدام الأمن وهشاشة المؤسسات.[٧١]

٢,١,٥ العنف الطائفي والتشرذم

شهد العراق، منذ عام (٢٠٠٥)، تصاعداً حاداً في العنف الطائفي، لا سيما بين الطائفتين السنية والشيعية، وقد تفاقم هذا العنف بسبب الاستقطاب السياسي، وضعف سلطة الدولة، وتعبئة الميليشيات القائمة على الهوية، وأصبح الصراع الطائفي عائقاً رئيساً أمام الاندماج الوطني والحكم الديموقراطي[٧٢]، وأدى تسييس الهوية إلى تقويض الجهود المبذولة لبناء مؤسسات شاملة وأحزاب سياسية ذات برامج محددة. فبدلاً من تعزيز الوطنية المدنية، باتت المنافسة السياسية تعكس بشكل متزايد الانتماءات الطائفية، وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف الثقة في مؤسسات الدولة، وساهم في دوامات من الانتقام وعدم الاستقرار، مما زاد من تعقيد ترسيخ الديموقراطية.[٧٣]

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٥

٣,١,٥ تطوير قوات الأمن العراقية

استجابة لعدم الاستقرار المستمر، بذلت جهود لإعادة بناء قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الجيش والشرطة، وهدفت هذه الإصلاحات إلى إنشاء قوات وطنية موحدة ومهنية قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي. ولعبت المساعدات الدولية، ولا سيما من الولايات المتحدة، دوراً محورياً في تدريب هذه القوات وتجهيزها[٧٤]، إلا أن تطوير المؤسسات الأمنية تعثر بسبب مشكلات كالفساد، والتغلغل الطائفي، وتفاوت القدرات بين الوحدات، فبدلاً من أن تعمل كمؤسسات دولة محايدة، أصبحت أجزاء من الجهاز الأمني مسيسة أو منحازة لفصائل سياسية محددة، وقد أدى ذلك إلى إضعاف الحياد المؤسسي وتقليل ثقة الجمهور في إدارة الأمن.[٧٥]

٤,١,٥ الميليشيات والهياكل الأمنية الموازية

إلى جانب المؤسسات الأمنية الرسمية، شهد العراق ظهور وتوطيد جماعات مسلحة وميليشيات غير حكومية، وعملت بعض هذه الجماعات بشكل مستقل، بينما اندمجت جماعات أخرى في هياكل سياسية أو أمنية رسمية بمرور الوقت، وقد أدى انتشار الجهات المسلحة إلى خلق بيئة أمنية مجزأة شكلت تحدياً لسلطة الدولة[٧٦]، وأدى وجود هياكل أمنية موازية إلى تقويض احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو شرط أساسي لترسيخ الديموقراطية، وغالباً ما مارست الميليشيات سيطرتها على مناطق، وأثرت في صنع القرار السياسي، وشاركت في الأنشطة الاقتصادية، وأدى هذا التشرذم إلى إضعاف التماسك المؤسسي وطمس التمييز بين عنف الدولة والعنف غير الحكومي.[٧٧]

٥,١,٥ الأمن والاستقرار الديموقراطي

تظهر العلاقة العامة بين السياسة الأمنية والاستقرار الديموقراطي في العراق ما بعد عام (٢٠٠٣) ترابطاً وثيقاً بين النظام المؤسسي والتنمية السياسية، وحد انعدام الأمن المستمر من فاعلية الانتخابات، وقيد المشاركة السياسية، وقوض ثقة الجمهور في المؤسسات الديموقراطية، وبدون ظروف أمنية مستقرة، ظل ترسيخ الديموقراطية غير مكتمل[٧٨]، وفي الوقت نفسه، ساهمت محاولات بناء الديموقراطية دون إرساء حوكمة أمنية فاعلة في نقاط ضعف هيكلية في النظام السياسي، ويجسد العراق الحجة النظرية الأوسع نطاقاً القائلة بأن إصلاح القطاع الأمني شرط أساس لتحقيق ديموقراطية مستدامة في مجتمعات ما بعد النزاع، لذا، تبرز التجربة العراقية محدودية تطبيق الإصلاحات الديموقراطية دون تحقيق استقرار مؤسسي كاف.[٧٩]

٢,٥ الأداء الديموقراطي وترسيخه (٢٠٠٥-٢٠٢٦)

تمثل الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٦) أطول مراحل التطور السياسي في العراق، وبعد عام (٢٠٠٣)، حيث تم خلالها تأسيس المؤسسات الديموقراطية الرسمية واختبارها وإعادة تشكيلها باستمرار[٨٠]، وبعد إقرار "دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)"، دخل العراق مرحلة اتسمت بالعمل السياسي الانتخابي، والحكومات الائتلافية، ومحاولات ترسيخ المؤسسات، ومع ذلك، ظل الأداء الديموقراطي خلال هذه الفترة متفاوتاً، متأثراً بدورات متكررة من عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الأمنية، وتحديات الحوكمة[٨١]، ويقيم موضوع الأداء الديموقراطي وترسيخه (٢٠٠٥-٢٠٢٦) المسار الديموقراطي للعراق بالتركيز على مؤشرات رئيسة لترسيخ الديموقراطية، بما في ذلك نزاهة الانتخابات، والمشاركة السياسية، والمساءلة المؤسسية، وسيادة القانون، كما يقيم ما إذا كان العراق قد اتجه نحو ديموقراطية مستقرة أم بقي ضمن فئة الأنظمة الهجينة أو الهشة، ويمتد التحليل على مدى عقدين من الخبرة السياسية، مما يسمح بتقييم طولي للأداء الديموقراطي واستدامة المؤسسات.

١,٢,٥ السياسة الانتخابية والمشاركة السياسية

منذ عام (٢٠٠٥)، أجرى العراق عدة انتخابات نيابية، تعد ركيزة أساسية لنظامه الديموقراطي، وقد أتاحت هذه الانتخابات منافسة سياسية رسمية، ووفرت آليات لتغيير القيادة عبر الوسائل المؤسسية بدلاً من العنف. وتفاوتت مشاركة الناخبين بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، مما يعكس تغير مستويات ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية ونتائج الحكم[٨٢]، وعلى الرغم من انتظام الانتخابات، فقد تأثرت السياسة الانتخابية في العراق بشكل كبير بالتحالفات الطائفية والعرقية أكثر من التنافس الأيديولوجي أو البرنامجي، وغالباً ما تحشد الأحزاب السياسية الدعم من خلال شبكات قائمة على الهوية، مما يحد من تطوير برامج سياسية مستقرة ذات توجهات سياسية، وقد ساهم هذا النمط في تشتت الحكم وعدم استقرار الائتلافات، مما أضعف فاعلية الديموقراطية الانتخابية.[٨٣]

٢,٢,٥ تشكيل الحكومة والاستقرار السياسي

لطالما انطوى تشكيل الحكومات في العراق على مفاوضات مطولة بين الكتل السياسية الرئيسة، مما أسفر في كثير من الأحيان عن تشكيل ائتلافات هشة، وقد استخدمت اتفاقيات تقاسم السلطة لإدارة الانقسامات الطائفية والإثنية، إلا أنها ساهمت أيضاً في عدم كفاءة المؤسسات والجمود

السياسي. وأصبحت أزمات تشكيل الحكومة سمة متكررة للنظام السياسي العراقي[٨٤]، وقد حدت هذه التفاعلات الائتلافية من قدرة الحكومات على تنفيذ أجندات سياسية طويلة الأجل، وأدى التغيير المتكرر في القيادة، والانقسامات الداخلية داخل الكتل، والتأثيرات الخارجية المتنافسة إلى إضعاف استقرار السلطة التنفيذية، ونتيجة لذلك، ظل عدم الاستقرار السياسي سمة هيكلية للنظام الديموقراطي العراقي بدلاً من كونه اضطراباً عابراً.[٨٥]

٣,٢,٥ المساءلة المؤسسية والحوكمة

لا تزال المساءلة المؤسسية في العراق مقيدة بضعف سيادة القانون، والفساد، ومحدودية القدرات البيروقراطية. ورغم وجود مؤسسات رقابية رسمية، إلا أن فاعليتها غالباً ما تقوض بالتدخل السياسي وشبكات المحسوبية. وقد أثر ذلك على ثقة الجمهور بالدولة وقلل من شرعية المؤسسات الديموقراطية[٨٦]، وشملت الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة مبادرات مكافحة الفساد وإصلاحات إدارية، إلا أن تنفيذها كان متفاوتاً، ولا تزال نقاط الضعف الهيكلية في استقلال القضاء وإنفاذ القوانين الإدارية تعيق آليات المساءلة. ونتيجة لذلك، غالباً ما تعكس نتائج الحوكمة علاقات القوة غير الرسمية بدلاً من القواعد المؤسسية.[٨٧]

٤,٢,٥ المجتمع المدني والتعددية السياسية

شهد المجتمع المدني في العراق توسعاً منذ عام (٢٠٠٣)، مع ظهور منظمات غير حكومية ووسائل إعلام وجماعات مناصرة، وقد أسهمت هذه الجهات الفاعلة في رفع مستوى الوعي السياسي، وإثراء النقاش العام، وتعزيز المساءلة، ومع ذلك، لا يزال المجتمع المدني مقيداً بالمخاطر الأمنية، ومحدودية الموارد، والاستقطاب السياسي[٨٨]، كما ازدادت التعددية السياسية رسمياً، بمشاركة طيف واسع من الأحزاب في الانتخابات والعمليات النيابية، ومع ذلك، لا تزال العديد من الأحزاب ضعيفة التنظيم وتعتمد على شبكات المحسوبية أو الدعم الخارجي، وهذا يحد من دورها في بناء منافسة ديموقراطية مستقرة وحوكمة فاعلة.[٨٩]

٦. الخاتمة والآثار السياسية

تلخص (الخاتمة والآثار السياسية) الاستنتاجات الرئيسة للدراسة حول "دور الولايات المتحدة في إرساء الديموقراطية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)" ويجمع بين الرؤى التجريبية والنظرية، لا سيما تلك المتعلقة بالتدخل الأجنبي، وإعادة بناء المؤسسات، والتصميم الدستوري، والسياسة الأمنية، والأداء الديموقراطي، والهدف هو تقديم تقييم شامل ومتماسك للتحول السياسي في العراق بعد

عام (٢٠٠٣) وآثاره على النظرية الديموقراطية وممارسات بناء الدولة على الصعيد الدولي، إضافة إلى تلخيص الاستنتاجات الرئيسة، يناقش هذا الموضوع الآثار السياسية الأوسع نطاقاً على التدخلات الأجنبية المستقبلية وجهود إرساء الديموقراطية في بيئات ما بعد النزاع، كما يسلط الضوء على حدود الهندسة السياسية المدفوعة خارجياً، ويؤكد على أهمية الملكية المحلية، والتسلسل المؤسسي، وتنمية قدرات الدولة على المدى الطويل.

١,٦ تقييم التدخل الأمريكي في الديموقراطية

تظهر الدراسة أن جهود الولايات المتحدة لإرساء الديموقراطية في العراق قد تشكلت بفعل مزيج من الأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية والأمنية، فبينما كان تعزيز الديموقراطية هدفاً معلناً، غالباً ما طغت الأولويات الأمنية وإعادة الهيكلة المؤسسية السريعة على التنفيذ، وقد ساهم هذا التباين بين الأهداف والتنفيذ في عواقب سياسية غير مقصودة، بما في ذلك عدم الاستقرار وتفتت الحكم، علاوة على ذلك، توضح حالة العراق محدودية فرض الديموقراطية من الخارج، فعلى الرغم من أن التدخل الخارجي يمكنه إزالة الأنظمة الاستبدادية وإحداث تغيير مؤسسي، إلا أنه لا يمكنه أن يحل بسهولة محل التوافق السياسي الداخلي، أو التماسك الاجتماعي، أو الشرعية المؤسسية، وتشير النتائج إلى أنه لا يمكن هندسة الديموقراطية بنجاح دون أسس محلية متينة ومشاركة محلية مستدامة.

من منظور نظري، تشكك الحالة العراقية في الافتراضات المتفائلة في (الليبرالية) الدولية بشأن إمكانية تصدير المؤسسات الديموقراطية، كما تحسن هذه الدراسة نظرية التحوّل الديموقراطي من خلال إثبات أن تغيير النظام لا يؤدي تلقائياً إلى ترسيخ الديموقراطية، لا سيما عندما تفرض هذه التحولات من الخارج بدلاً من التفاوض عليها داخلياً، بالإضافة إلى ذلك، تدعم الدراسة تركيز نظرية بناء الدولة على التتابع والقدرة المؤسسية، وتبين أن الأمن والكفاءة الإدارية والشرعية السياسية يجب أن تسبق أو تصاحب جهود التحول الديموقراطي. فبدون هذه الشروط، تظل المؤسسات الديموقراطية عرضة للانهيار أو الاستيلاء عليها من قبل النخب الطائفية والسياسية.

يعكس المسار العام للديموقراطية في العراق بين عامي (٢٠٠٥) و(٢٠٢٦) نمطاً من التنظيم الجزئي للديموقراطية بدلاً من ترسيخها الكامل، فبينما توجد هياكل ديموقراطية رسمية كالانتخابات والدساتير والمجالس النيابية، إلا أن فاعليتها مقيدة بنقاط ضعف هيكلية مستمرة، تشمل التشرذم الطائفي، وضعف قدرة الدولة، والتدخل الخارجي، ومن منظور مقارن، يمكن وصف العراق بأنه نظام سياسي هش أو هجين، وليس ديموقراطية راسخة، ويظهر تعايش

الإجراءات الديموقراطية مع ضعف نتائج الحوكمة الفجوة بين الشكل المؤسسي والمضمون السياسي، ولا تزال هذه الفجوة التحدي الأكبر لمستقبل العراق الديموقراطي.

تقييم إرث سلطة الائتلاف المؤقتة

لا يزال إرث "سلطة الائتلاف المؤقتة" محل جدل واسع، قاتفاقية السلام الشاملة أرست الأسس المؤسسية للانتخابات والحكم الدستوري والتعددية السياسية، من هذا المنظور، ورغم التحديات الجسام، فقد أحدثت الاتفاقية قطيعة ضرورية مع الحكم الاستبدادي وأرست هياكل ديموقراطية رسمية، وقد مكنت هذه الأسس المؤسسية الحكومات العراقية اللاحقة من العمل ضمن إطار دستوري، وفي المقابل، فإن القرارات السياسية المبكرة أضعفت قدرة الدولة، وزادت من حدة الانقسام الطائفي، وقوضت الاستقرار على المدى الطويل، وقد أدى الجمع بين اجتثاث البعث وحل الجيش وإعادة هيكلة المؤسسات بسرعة إلى خلق مواطن ضعف هيكلية استمرت حتى بعد انتهاء فترة الاحتلال، ولذلك، يتطلب تقييم دور اتفاقية السلام الشاملة الموازنة بين إسهاماتها في بناء بنية ديموقراطية رسمية وبين عواقبها غير المقصودة على هشاشة المؤسسات والاستقطاب السياسي.

٣,٦ تقييم تشكيل النظام السياسي

يعكس النظام السياسي العام الذي أنشئ بعد عام (٢٠٠٣) نموذجاً هجيناً يجمع بين المؤسسات الديموقراطية ونقاط الضعف الهيكلية المستمرة، فبينما تعتبر الانتخابات والحكم الدستوري والتنافس بين الأحزاب أموراً مؤسسة رسمياً، إلا أن فاعليتها مقيدة بالسياسة الطائفية والفساد وضعف قدرة الدولة، وقد دفعت هذه الازدواجية الباحثين إلى وصف العراق بأنه ديموقراطية هشة أو هجينة بدلاً من كونه نظاماً ديموقراطياً راسخاً، وفي نهاية المطاف، يمثل التصميم الدستوري العراقي إنجازاً في إنشاء المؤسسات الرسمية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل قيداً على ترسيخ النظام السياسي على المدى الطويل، ويعكس النظام السياسي التوترات بين التصميم المتأثر بالعوامل الخارجية والواقع المجزأ داخلياً، ويعد فهم هذه الازدواجية أمراً أساسياً لتقييم النجاح الأوسع لجهود بناء الدولة بعد عام (٢٠٠٣).

٤,٦ ملخص الاستنتاجات الرئيسية

خلصت الدراسة إلى أن التدخل الذي قادته الولايات المتحدة في العراق أعاد تشكيل البنية السياسية للبلاد بشكل جذري، إلا أن نتائج التحول الديموقراطي كانت متفاوتة وغير مكتملة، فبينما تم بنجاح إرساء مؤسسات ديموقراطية رسمية، كالانتخابات والحكم الدستوري والنظام

النيابي، إلا أن فاعليتها ظلت محدودة بسبب ضعف قدرة الدولة، والتشرذم الطائفي، وانعدام الأمن المستمر، وهذا يشير إلى وجود فجوة بين الشكل المؤسسي والمضمون الديموقراطي، ومن الاستنتاجات الرئيسة أن القرارات التي اتخذت في الفترة الأولى التي أعقبت الغزو، ولا سيما حل الجيش العراقي وسياسات اجتثاث البعث، أضعفت بشكل كبير استمرارية المؤسسات وقدرتها الإدارية، وقد أسهمت هذه القرارات في عدم استقرار طويل الأمد، وخلقت ظروفاً هيكلية أعاقت الحكم الفاعل. ونتيجة لذلك، اتسمت عملية التحول الديموقراطي في العراق بهشاشة المؤسسات أكثر من ترسيخها.

٥,٦ الآثار المترتبة على السياسات

كان للبحث في موضوع "دور الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء الديموقراطية في العراق بعد (٢٠٠٣) آثار بالغة الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بدراسة التدخل الأجنبي وإعادة الإعمار بعد النزاعات، وذلك من خلال:

أولاً: تشير إلى أنه لا ينبغي السعي إلى تغيير النظام دون استراتيجية شاملة وواقعية لبناء الدولة، فالتدخل العسكري وحده غير كاف لتحقيق نتائج ديموقراطية مستقرة دون تخطيط مؤسسي طويل الأجل.

ثانياً: يجب أن تعطي جهود التحول الديموقراطي المستقبلية الأولوية للملكية المحلية والشمولية السياسية، وينبغي على الجهات الخارجية تجنب فرض تغييرات مؤسسية سريعة دون توافق داخلي واسع، إذ قد يقوض ذلك الشرعية ويؤجج المقاومة، تتطلب الديموقراطية المستدامة بناءً تدريجياً للمؤسسات، متجذراً في الواقع السياسي والاجتماعي المحلي، لا في نماذج خارجية مصممة مسبقاً.

ثالثاً: يجب اعتبار إصلاح القطاع الأمني عنصراً أساسياً في أي استراتيجية للتحول الديموقراطي، وتبين التجربة العراقية أنه بدون مؤسسات أمنية فاعلة، لا يمكن تنفيذ الإصلاحات السياسية والدستورية بنجاح، فالاستقرار وسيادة القانون شرطان أساسيان لترسيخ الديموقراطية، وليسا نتاجاً ثانوياً لها.

الهوامش

1. Paris, R., and Sisk, T. D., The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations, Routledge, 2009, p. 12.
2. O'Donnell, G., and Schmitter, P. C., Transitions from Authoritarian Rule, Johns Hopkins University Press٣٨p. ,١٩٨٦ ,.

[3]. ,(١)١٣the Transition Paradigm, Journal of Democracy, Carothers, T., The End of ٧p. ,٢٠٠٢.
[4]. Diamond, L., Why are There No Arab Democracies? Journal of Democracy, ,(١)٢١ ,٢٠١٠p. 6.
[5]. Fukuyama, F., State-building: Governance and World Order in the 21st Century, Cornell University Press, 2004. p. 21.
[6]. Dodge, T., Iraq: From War to a New Authoritarianism, Routledge, 2013, p. 52.
[7]. Haddad, F., Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity, Oxford University ,٢٠١١Press, .٨١p.
[8]. he Popular Mobilization Forces and Iraq's Mansour, R., and Jabar, F. A., TFuture, .٢٧p. ,٢٠١٧Carnegie Middle East Center,
[9]. Fukuyama, F, Political Order and Political Decay, Farrar, Straus and Giroux ,٢٠١٤ , .٤٦p.
[10]. O'Donnell, G., and Schmitter, P. C., ٥٤Op. Cit., p. .
[11]. Linz, J. J., and Stepan, A., Problems of Democratic Transition and Consolidation, Johns Hopkins University Press.٢٦p. ,١٩٩٦ ,
[12]. George, A. L., and Bennett, A., Case studies and theory development in the social ٢٨sciences, MIT Press, p. .
[13]. ,Sisk, Op. Cit Paris and.١٧p.
[14]. Peceny, M., Democracy at the Point of Bayonets, Pennsylvania State University .١٦p. ,١٩٩٩Press,
[15]. Enterline, A. J., and Greig, J. M., Perfect Storms? Political Instability in Imposed Polities and the Futures of Iraq and Afghanistan, Journal of Conflict Resolution, 52(6), 2008, p. 901.
[16]. Ikenberry, G. J., Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order, Princeton University Press٨٢p. ,٢٠١١ ,.
[17]. Doyle, M. W., Liberalism and World Politics, American Political Science Review, ١١٦٢p. ,١٩٨٦ ,(٤)٨٠.
[18]. Ikenberry, G. J., Op. Cit., p. 83.
[19]. Isikoff, M., and Corn, D., Hubris: The inside Story of Spin, Scandal, and the Selling of the Iraq war, Crown, 2006, p. 27.
[20]. Ricks, T. E., Fiasco: The American Military Adventure in Iraq, Penguin Press, 2006, p. 71.
[21]. Chesterman, S., You, the People: The United Nations, Transitional Administration, ,٢٠٠٤building, Oxford University Press, -and State٨٢p. .
[22]. Mann, M., The First Failed Empire of the Twenty-first Century, Review of International Studies, 30(4), 2004, 631-653.٦٤٠p. ,
[23]. Dodge, T., Op. Cit., p. 57.
[24]. Biddle, S., Military power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Princeton University Press, 2012, .١٠١p.
[25]. rd ed.), Cambridge University Press٣)Tripp, C., A history of Iraq ,٢٠٠٧ ,p. 71.
[26]. Dodge, T., Op. Cit., p. 61.
[27]. Diamond, L., Why are There No Arab Democracies? Journal of Democracy, Op. Cit., p. 97.
[28]. Ricks, T. E., Op. Cit., p. 73.
[29]. Diamond, L., Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled .٢٧p. ,٢٠٠٥Effort to Bring Democracy to Iraq, Times Books,

[30]. Mann, M., Op. Cit., p. 645.
[31]. ,Diamond, L., Facing up to the Democratic Recession. Journal of Democracy ,٢٠١٥ ,(١)٢٦p. 149.
[32]. ,Paris and Sisk, Op. Cit.١٩p.
[33]. Biddle, S., Military power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Op. Cit., .١٠٧p.
[34]. .٤٦Fukuyama, F, Political Order and Political Decay, Op. Cit., p.
[35]. Dodge, T., Op. Cit., p. 67.
[36]. (٢٠٠٥)Constitution of the Republic of Iraq of ,١Article .
[37]. (٢٠٠٥)Constitution of the Republic of Iraq of ,١١٧Article .
[38]. (٢٠٠٥)Constitution of the Republic of Iraq of ,٤٦-١٤Articles .
[39]. ,.Tripp, C., Op. Citp. 76.
[40]. ,.Facing up to the Democratic Recession, Op. Cit ,.Diamond, L.١٥١p.
[41]. Biddle, S., Military power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Op. Cit., .١٠٩p.
[42]. Dodge, T., Op. Cit., p. 72.
[43]. Paris, R., At war's end: Building peace after civil conflict, Cambridge University Press٢٠٠٤ ,, p. 21.
[44]. Looney, R., Economic Consequences of Conflict: The Rise of Iraq's Informal Economy, Journal of Economic Issues, 40(4), 991-1007p. ,٢٠٠٦ , .٩٩٨
[45]. :available at ,(٢٠٠٣) ١٤٨٣S/RES/«*https://docs.un.org/en/S/RES/1483(2003)*», last visited: (27.04.2026, 15:27).
[46]. Chesterman, S., Op. Cit.,٨٧p. .
[47]. Ba`Athification of Iraqi -De ١Coaliton Provisional Authority Order Number :Society, available at «*chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB418/docs/9a%20-%20Coalition%20Provisional%20Authority%20Order%20No%201%20-%205-16-03.pdf*», last visited: (27.04.2026, 19:12).
[48]. ,The Struggle to Build a Future of Hope :Bremer, L. P., My Year in IraqSimon and .١٢١p. ,٢٠٠٦Schuster,
[49]. Dodge, T., Iraq: From War to a New Authoritarianism, Op. Cit., p. 75.
[50]. Dissoulution of Entities, available ٢Coaliton Provisional Authority Order Number :at «*chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB418/docs/9b%20-%20Coalition%20Provisional%20Authority%20Order%20No%202%20-%208-23-03.pdf*», last visited: (27.04.2026, 19:27).
[51]. Diamond, L., Facing up to the Democratic Recession, Op. Cit., .١٥٢p.
[52]. Fukuyama, F., State-building: Governance and world order in the 21st century, Op. Cit., p. 52.
[53]. Arato, A., Op. Cit., p. 27.
[54]. Ghai, Y., and Cottrell, J., Constitutional Design for Divided Societies, Oxford University Press, .٥٢p. ,٢٠٠٨

[55]. Looney, R., Op. Cit., p. 998.
[56]. ,Paris and Sisk, Op. Cit.٢٧p.
[57]. Arato, A., Op. Cit., p. 31.
[58]. .٥٧Ghai, Y., and Cottrell, J., Op. Cit., p.
[59]. p. ,.Bremer, L. P. My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope, Op. Cit .١٢٩
[60]. Chesterman, S., Op. Cit., p. 87.
[61]. Dodge, T., Op. Cit., p. 78.
[62]. .١٢٩Bremer, L. P., Op. Cit., p.
[63]. Dodge, T., Op. Cit., p. 81.
[64]. ,(٣)١٨Iraq, Middle East Policy, ٢٠٠٣-Younis, A., Government Formation in post -٨٧١٠٢, 2011, .٩٨ .p
[65]. Dodge, T., Op. Cit., p. 84.
[66]. Arato, A., Op. Cit., p. 34.
[67]. .٦٣Ghai, Y., and Cottrell, J., Op. Cit., p.
[68]. ١٤Bremer, L. P., Op. Cit., p. 1.
[69]. st Century, ٢١building: Governance and World Order in the -Fukuyama, F., State .٦٥Op. Cit., p.
[70]. Biddle, S., Military power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Op. Cit., .١١٢p.
[71]. Dodge, T., Op. Cit., p. 87.
[72]. Haddad, F., Op. Cit., .٨٧p.
[73]. Visser, R., Iraq after America: Strongmen, Sectarians, Resistance, Hurstp. ,٢٠١٣ , .٨٢
[74]. Dobbins, J., Jones, S. G., Crane, K., and DeGrasse, B, Occupying Iraq: A history of the Coalition Provisional Authority, RAND Corporation, 2009, available at: «https://www.rand.org/pubs/monographs/MG847.html», last visited: (27.04.2026, 10:21).
[75]. .٧٥uyama, F, Political Order and Political Decay, Op. Cit., p. Fuk
[76]. Mansour, R. The 2014-2017 War and the Rise of Iraq's Militias, Carnegie Middle .٥٢p. ,٢٠١٧East Center,
[77]. Dodge, T., Op. Cit., p. 91.
[78]. Paris and Sisk, Op. Cit,
[79]. Biddle, S., Nonstate Warfare: The Military Methods of Guerrillas, Warlords, and Militias, Princeton University Press, 2010, .٩٨p.
[80]. Diamond, L., Squandered victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq, Op. Cit., p. 31.
[81]. Dodge, T., Op. Cit., p. 95.
[82]. Visser, R., Op. Cit., p. 83.
[83]. Dodge, T., Op. Cit., p. 97.
[84]. Younis, A., Op. Cit., p. 101.
[85]. Dodge, T., Op. Cit., p. 101.
[86]. ٥p. ,٢٠٢٤Transparency International, Corruption Perceptions Index Report, 1.
[87]. .٩١Fukuyama, F, Political Order and Political Decay, Op. Cit., p.
[88]. Carothers, T., Democracy Support strategies in Fragile states, Carnegie Endowment for International Peace, 2015, p. 41.
[89]. Diamond, L., Why are There No Arab Democracies? Op. Cit., .٦ .p

قائمة المصادر

1. Arato, A., Constitution making under Occupation: The Politics of Imposed Revolution in Iraq, Columbia University Press, 2009.
2. Biddle, S., Military power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, Princeton University Press.٢٠١٢ ,
3. Biddle, S., Nonstate warfare: The Military Methods of Guerrillas, Warlords, and Militias, Princeton University Press, 2010.
4. Bremer, L. P. My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope, Simon and Schuster, 2006.
5. Carothers, T., Democracy Support strategies in Fragile states, Carnegie Endowment for International Peace, 2015.
6. Carothers, T., The End of the Transition Paradigm, Journal of ٢٠٠٢ ,(١)١٣Democracy, .
7. Chesterman, S., You, the People: The United Nations, Transitional Administration, ,٢٠٠٤building, Oxford University Press, -and Statep .
8. Ba`Athification -De ١Coaliton Provisional Authority Order Number of Iraqi Society, available at: «*chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB418/docs/9a%20-%20Coalition%20Provisional%20Authority%20Order%20No%201%20-%205-16-03.pdf*».
9. Dissoulution of ٢Coaliton Provisional Authority Order Number ,Entitiesavailable at: «*chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB418/docs/9b%20-%20Coalition%20Provisional%20Authority%20Order%20No%202%20-%208-23-03.pdf*».
10. (٢٠٠٥)Constitution of the Republic of Iraq of .
11. to the Democratic Recession. Journal of Diamond, L., Facing up Democracy, 26(1), 2015.

12. Diamond, L., Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled .٢٠٠٥Effort to Bring Democracy to Iraq, Times Books,

13. Diamond, L., Why are There No Arab Democracies? Journal of Democracy, .,٢٠١٠ ,(١)٢١

14. Dobbins, J., Jones, S. G., Crane, K., and DeGrasse, B, Occupying Iraq: A history of the Coalition Provisional Authority, RAND Corporation, 2009, available at: «*https://www.rand.org/pubs/monographs/MG847.html*».

15. Dodge, T., Iraq: From War to a New Authoritarianism, Routledge, 2013.

16. Doyle, M. W., Liberalism and World Politics, American Political Science Review, ١٩٨٦ ,(٤)٨٠.

17. Enterline, A. J., and Greig, J. M., Perfect Storms? Political Instability in Imposed Polities and the Futures of Iraq and Afghanistan, Journal of Conflict Resolution, 52(6), 2008.

18. Fukuyama, F, Political Order and Political Decay, Farrar, Straus and Giroux.٢٠١٤ ,

19. Fukuyama, F., State-building: Governance and World Order in the 21st Century, Cornell University Press, 2004.

20. George, A. L., and Bennett, A., Case studies and theory development in the social sciences, MIT Press.

21. ,.Ghai, Y., and Cottrell, J Constitutional Design for Divided Societies, Oxford University Press, .٢٠٠٨

22. Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity, ,.Haddad, F Oxford University.٢٠١١Press,

23. Ikenberry, G. J., Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order, Princeton University Press٢٠١١ ,.

24. Isikoff, M., and Corn, D., Hubris: The inside Story of Spin, Scandal, and the Selling of the Iraq war, Crown, 2006.

25. Linz, J. J., and Stepan, A., Problems of Democratic Transition and Consolidation, Johns Hopkins University Press, 1996.

26. Looney, R., Economic Consequences of Conflict: The Rise of Iraq's Informal Economy, Journal of Economic Issues, 40(4), 991-1007٢٠ ,06.

27. Mann, M., The First Failed Empire of the Twenty-first Century, Review of International Studies, 30(4), 2004, 631-653.

28. Mansour, R. The 2014-2017 War and the Rise of Iraq's Militias, Carnegie Middle .٢٠١٧East Center,

29. ,.Mansour, R., and Jabar, F. A The Popular Mobilization Forces and Iraq's ,Future.٢٠١٧Carnegie Middle East Center,

30. O'Donnell, G., and Schmitter, P. C., Transitions from Authoritarian Rule, Johns Hopkins University Press١٩٨٦ ,.

31. Paris, R., and Sisk, T. D., The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations, Routledge, 2009.

32. Paris, R., At war's end: Building peace after civil conflict, Cambridge ersity UnivPress٢٠٠٤ ,.

33. Peceny, M., Democracy at the Point of Bayonets, Pennsylvania State University .١٩٩٩Press,

34. Ricks, T. E., Fiasco: The American Military Adventure in Iraq, Penguin Press, 2006.

35. :available at ,(٢٠٠٣) ١٤٨٣S/RES/ «*https://docs.un.org/en/S/RES/1483(2003)*».

36. Transparency International, Corruption Perceptions Index Report, 2024.

37. rd ed.), Cambridge University Press٣)Tripp, C., A history of Iraq , .٢٠٠٧

38. Visser, R., Iraq after America: Strongmen, Sectarians, Resistance, Hurst.٢٠١٣ ,

39. Younis, A., Government Formation in post-2003 Iraq, Middle East Policy, 18(3), -٨٧١٠٢, 2011.